AlBayanNews | albayanonline | AlBayanNews | AlBayanNews
11 | البيان
فرص النمو
www.albayan.ae
الأربعاء | العدد 12894
23 ذو الحجة 1436 هـ | 07 أكتوبر 2015م

حمدان بن محمد يوجه بدراسة إنشاء أول بنك إسلامي للاستيراد والتصدير

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 ـ 6 أكتوبر

نقاشات

التأكيد على أهمية الأوقاف كعامل داعم للتنمية المستدامة

أكدت مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر بدبي نجاح مشاركتها في الجلسة الحوارية الأخيرة من اليوم الأول لقمة الاقتصاد الإسلامي الذي انعقدت على مدار يومي أمس وأول من أمس وحملت الجلسة عنوان التمويل الإسلامي، نمو الأوقاف، وطرحت الجلسة عدة محاور رئيسية ككيفية نشر الوعي بأهمية الأوقاف كعامل داعم للتنمية المستدامة بشقيها البشري والاقتصادي، والتركيز على الفئات ذات الحاجة للتمويل عبر مصارف الأوقاف المختلفة لتحسين ظروف حياتها، وكيفية توظيف الأصول بشكل فعال يخدم مشاريع تنموية ذات عائد يسهم في تعزيز منظومة الأوقاف واستدامتها.

وافتتحت الجلسة بكلمة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حسين القمزي، ومن ثم بدأت بحوار أداره الدكتور سيد فاروق مستشار المشاريع بمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وضمت عددا من المسؤولين والخبراء. دبي - البيان

سلام Salaam

حمدان بن محمد يوجه بتشكيل لجنة لدراسة إنشاء أول بنك إسلامي للاستيراد والتصدير في العالم

سامي القمزي: التركيز على دعم التدفقات التجارية العالمية من وإلى الدولة

دبي- البيان

تحت مظلة استراتيجية «دبي العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أصدر سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي والمشرف العام على مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، توجيهاته بتشكيل لجنة متخصصة مكونة من عدد من أعضاء مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إلى جانب أعضاء من مؤسسة دبي لتنمية الصادرات وبنك نور، لدراسة إنشاء أول بنك عالمي للاستيراد والتصدير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق أحد أهداف استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي لتعزيز قطاع التمويل الإسلامي وتحقيق التكامل بين هذا القطاع الحيوي وكل القطاعات الأخرى المعنية بالاستثمارات والتجارة والصناعة الحلال.

حلول

قال سامي القمزي: تهدف الدراسة لإنشاء بنك الاستيراد والتصدير المتوافق مع الشريعة الإسلامية لأن يكون مؤسسة مالية من الطراز الأول، وسيركز على دعم التدفقات التجارية العالمية من وإلى الدولة وطرح حلول تمويل تجاري جديدة ومبتكرة لنطاق واسع من الشركات والمؤسسات التي تعمل في قطاع تجارة السلع مما سيعزز المكانة المرموقة لدولة الإمارات في قطاعي التمويل والتجارة.

سوق التمويل

ويهدف البنك الجديد للاستفادة من الطلب العالمي المتزايد الذي يشهده قطاع التمويل الإسلامي، حيث أظهر تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي لعام 2015 الصادر من مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وتومسون رويترز، أنه يتوقع أن يتضاعف سوق التمويل الإسلامي العالمي تقريباً بحلول عام 2020 من مستواه الحالي عند 1,81 تريليون دولار أميركي ليصل إلى 3,25 تريليونات دولار أميركي، تتصدره موجودات القطاع المصرفي وقطاع التأمين الإسلامي، بينما تصل موجودات البنوك الإسلامية حالياً إلى حوالي 1,34 تريليون دولار أميركي ويتوقع أن تصل إلى 2,6 تريليون دولار أميركي بحلول عام 2020.

وأكدت دراسة مستقلة للسوق على الجدوى الاقتصادية للمشروع والطلب القوي المتوقع له وهو ما رسخته الدراسات التي أجراها مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي. هذا ويتوقع أن يستفيد البنك الجديد من القدرات والإمكانيات اللوجستية الهائلة والبنية التحتية الحديثة لدولة الإمارات.

وتضم اللجنة نخبة من صانعي القرار والمصرفيين البارزين ذوي الخبرة الواسعة وتضم كلاً من سامي القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي ونائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وعيسى كاظم محافظ مركز دبي المالي العالمي وأمين عام مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وحسين القمزي عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، والدكتور أحمد الجناحي، وساعد العوضي المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصادرات.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي تختتم أعمالها بنجاح كبير

توصيات بتحقيق التكامل بين الاستثمار والتمويل

القرقاوي: الإمارات منصة لصناعة الفرص وحاضنة للمبادرات المبدعة

بوعميم: القطاع المكان الطبيعي للابتكار والإبداع

دبي - البيان

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، اختتمت القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2015 أعمالها أمس بنجاح مميز، تجلى في الاتفاق على مجموعة من التوصيات التي تسهم في الارتقاء بمنظومة الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم، من خلال التأكيد على ضرورة تحقيق التكامل بين القطاعات الاستثمارية الإسلامية وتفعيل دور التمويل الإسلامي وإشراكه في صناعة مستقبل مستدام وتعزيز مقومات الازدهار للاقتصادات الوطنية بشكل عام.

وقال معالي محمد عبدالله القرقاوي، رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: تعد دولة الإمارات لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي وهي صانعة الفرص وحاضنة المبادرات المبدعة. إن استضافة دبي لفعاليات القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، أرست علامات واضحة لمرحلة جديدة من مراحل تطوير هذه المنظومة، حيث وضعت أسس الحلول للتحديات، وألقت الضوء على الإمكانيات التي تتيحها فرص النمو في كافة قطاعات الاقتصاد الإسلامي.

وأضاف: تساهم هذه القمة في تحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وأثبتت بفضل المشاركة الكبيرة من كبار صناع القرار والخبراء والباحثين ورواد الاقتصاد، حجم الاهتمام العالمي بتبني مفاهيم وآليات الاقتصاد الإسلامي.

وتكرست أهمية القمة بنسختها الثانية لعام 2015 بحضور 3500 شخص يمثلون حكومات ومؤسسات مالية واستثمارية من أكثر من 85 بلداً، ما يشير إلى نجاح دبي في ترسيخ مكانتها عاصمة للاقتصاد الإسلامي العالمي، ويعزز دورها الحيوي في تطوير منظومة الاقتصاد الإسلامي عبر تطبيق استراتيجية متكاملة وفقاً لرؤية دبي «عاصمة الاقتصاد الإسلامي» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

■ حضور قوي في القمة العالمية | تصوير ـ عبد الحنّان مصطفى

ماركات

عقدت جلسة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي: التوجه نحو الماركات العالمية ترأسها رفيع الدين شيكو، الرئيس التنفيذي لشركة دينار ستاندر، وتحدث فيها كل من سيندي فان دن برمن، مؤسس ومصمم كايسترس، وفيلما جوركوت، مدير السركال أفينيو مدسر شيخا، الشريك المؤسس والعضو المنتدب في كاريم.

ابتكار

وخلال كلمة لمدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعميم، في ختام فعاليات القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في يومها الثاني، أشار بوعميم إلى أن النقاشات التي جرت على مدى يومين أثبتت أن الاقتصاد الإسلامي هو المكان الطبيعي للابتكار والإبداع في مختلف القطاعات، حيث تجمع بين الأخلاقيات وابتكار المنتجات وأفكار التسويق الجديدة والاقتصاد الرقمي.

ولفت مدير عام غرفة دبي إلى أن خلاصة النقاشات التي جرت أكدت أنه في زمن الضبابية الاقتصادية، بات الاقتصاد الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً كمحفز للنمو الاقتصادي، مشيراً إلى أن أبرز ما حققته القمة هو قيادتها لحوار بين مختلف الجهات المعنية، والحوار هو الأساس لأي نمو يتحقق في مجال الاقتصاد الإسلامي العالمي، ويقرب دبي من تحقيق أهدافها بتعزيز مكانتها كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

ازدهار

أما عبدالله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي فأشار في كلمته إلى أن: المناقشات التي جرت خلال اليومين الماضيين ستؤسس لمرحلة جديدة لتطور وازدهار الاقتصاد الإسلامي، فالأفكار التي تم تداولها خلال فعاليات القمة والنتائج التي أثمرت عنها تؤكد أن قرارنا لتنظيم واستضافة هذا الحدث المميز هو قرار صحيح خاصة في هذه المرحلة الهامة التي تشهد تحولات كبرى في المشهد المالي والاقتصادي في العالم.

وأضاف العور: تعزز هذه القمة قناعتنا بأهمية تحقيق أبرز أهداف استراتيجية دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وهو التكامل بين مختلف قطاعاته. وقد شدد كلّ من شارك في هذه القمة على أهمية التعاون في سبيل تحقيق هذا الهدف، لأننا نريد لمنظومة الاقتصاد الإسلامي أن تحقق كل طاقاتها وإمكاناتها.

ودعا العور إلى «إيلاء الابتكار حيزاً هاماً في أعمالكم من أجل استحداث فرص الاستدامة للاقتصاد الإسلامي وخاصة من خلال إشراك الشباب لتراث الأجيال القادمة نظاماً اقتصادياً آمناً يحمي أحلامها وطموحاتها».

فرص

من جانبه، قال نديم نجار العضو المنتدب في تومسون رويترز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إن بروز الاقتصاد الإسلامي ومساهمته في تكوين آفاق جديدة من الفرص قد لفت انتباه المؤسسات والشركات ورواد الأعمال والحكومات حول العالم. وتفخر تومسون رويترز بالمساهمة في هذه القمة العالمية التي منحت زخماً إضافياً للقطاع من خلال توفير منصة رائدة للتواصل مع المعنيين والمهتمين من كافة أنحاء العالم. وتضمن جدول أعمال «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» مجموعة واسعة من الفعاليات وجلسات النقاش الغنية التي أتاحت للوفود المشاركة مناقشة التأثير المتنامي للاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي، ودوره متزايد الأهمية في تقديم حلول عملية تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية وليس فقط التمويل والخدمات المصرفية.

مسابقة

وتوّجت القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي الشركة الفائزة في مسابقة «الابتكار من أجل التأثير» التي نظمتها خصيصاً لفعاليات القمة كل من واحة دبي للسيليكون وتومسون رويترز بدعم من مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

والشركة الفائزة هي «حج نت»، التي أسسها علي دباجة في دبي عام 2012، والمعروفة بتطبيق «سلام» الذي يقدم خدماته لأكثر من 500 ألف مستخدم حالياً.

وشهد اليوم الثاني والأخير من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي جلسة نقاشية بعنوان: الاقتصاد الإسلامي في أجندة استراتيجيات الشركات ترأسها جون دفتريوس، محرر الأسواق الناشئة في قناة سي ان ان وتحدث فيها كل من نيرمال جوفيندا داس، نائب رئيس أول - خزينة الشركات، طيران الإمارات والدكتور الرشيد دفع الله محمد، الرئيس التنفيذي، الإمارات الحديثة للدواجن وايوب ايسك، النائب الأول للرئيس - القسم المالي، الخطوط الجوية التركية.

منتجات الحلال

وفي جلسة متوازية تمت مناقشة قطاع منتجات الحلال: الابتكار وتوحيد المقاييس والتنافسية في صناعة الأطعمة الحلال تحدث فيها عبدالله المعيني، المدير العام لهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس

وترأس الجلسة الدكتور محمد منير شودري، الرئيس ورئيس مجلس الإدارة في مجلس الغذاء والتغذية الإسلامية الأميركي - ايفانيكا ومن أبرز المشاركين في الجلسة: الدكتور تبسم خان، المدير العام في اي جي فارما القابضة، والدكتور عايد الخطيب، رئيس الشؤون التنظيمية للشركات والعلاقات العلمية، في شركة نستله الشرق الأوسط، ومصطفى باتر، مدير التنظيم والشؤون العلمية في كوكولا، وأمينة محمد، مدير إدارة اعتماد المطابقة دبي، بلدية دبي.

وفي جلسة متوازية أخرى حول شركات السفريات ونجاحاتها التي ترأسها فضل بهار الدين، مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كريسينت رايتنج تحدث كل من حورية لرابي، خبيرة التنمية المهنية في هيئة أبوظبي للسياحة وهيئة الثقافة، وريانتو سفيان، رئيس، فنادق سفيان، وزولكيفلي سعيد، المدير العام لمركز السياحة الإسلامية، وصلاح شرف، عضو مجلس الإدارة. المدير العام؛ ورئيس قسم النقل البحري والنقل والإمداد في مجموعة شرف.

أبرز فعاليات اليوم الثاني

تضمنت فعاليات اليوم الثاني من القمة، محاورات ثنائية مع الأمير محمدو السنوسي الثاني أمير مدينة كانو، حيث ترأس الجلسة اكسل ثرلفال، المحرر المتجول في رويترز.

وكان للتصاميم والفنون الإسلامية جلستان الأولى بعنوان: هل الفن الإسلامي في طريقه للانتشار؟ وقد ترأس الجلسة سلطان القاسمي، مؤسس بارجيل للفنون.

أما المتحدثون فكانوا: احمد سليم، المنتج والمدير العام لـ«1001 اختراع»، وأولريكا الخميس، مستشار استراتيجي في متحف الشارقة للحضارة الإسلامية، ومصطفى فاهور، مؤسس متحف الفن الإسلامي الأسترالي، وسلوى مقدادي، أستاذ مشارك في تاريخ الفن بجامعة نيويورك أبوظبي.

أما الجلسة الثانية فناقشت الفن الإسلامي والموضة نظراً لرواج الأزياء الإسلامية واحتلالها الصدارة.

وترأست الجلسة عاليه خان، مؤسس والرئيس التنفيذي لمجلس التصميم والأزياء الإسلامية، وتحدث فيها كل من دياجنج لستاري، المدير التنفيذي HijUp.com وكريم تور، مؤسس، شركة مدونيسا ورامي الملاك، مؤسس ميلا، وهارون رشيد، مؤسس، اسلاميك ديزاين هاوس.

أما أبرز جلسات فترة بعد الظهر في اليوم الثاني من القمة فتمحورت حول الاقتصاد الرقمي الإسلامي: الابتكار وجيل الألفية والثورة الرقمية. وقد ترأس الجلسة أماني الخطاطبة، رئيس التحرير المؤسس لموقع مسلم جيرل. نت، وشملت قائمة المتحدثين أيمن البناو، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة نور للاتصالات، وشاهد أمان الله، الرئيس التنفيذي وشريك مؤسس، Affinis Labs، وفيليب بويجنر، نائب الرئيس، سلطة واحة دبي للسيليكون، وكريس عبدالرحمن أبوفلت، مؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة لونش.

فعاليات

جامعة الإمارات تطلق المؤتمر الدولي الـ23 للاقتصاد الإسلامي

تحت رعاية معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات، انطلقت فعاليات المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للاقتصاد الإسلامي، تحت شعار «الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول»- والذي تنظمه كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة وبالتعاون مع محاكم دبي، على مدى يومين 7-6 أكتوبر، بحضور الأستاذ الدكتور محمد البيلي، نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية، ومايكل جي تي ما كميلين - عضو نقابة المحامين بنيويورك، وأستاذ التمويل الإسلامي، ونخبة من الأكاديميين واختصاصيي الاقتصاد الإسلامي.

وأكد الدكتور محمد البيلي خلال الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، أن جامعة الإمارات تتفاعل مع التوجهات الحكومية ومع المبادرات الوطنية، وتدعم دور دولة الإمارات في ريادة الاقتصاد الإسلامي.

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 - 6 أكتوبر

استوفت الشروط والمتطلبات كافة

20 شركة تحصل على «العلامة الإماراتية للحلال»

راشد بن فهد: إقبال محلي ودولي كبير للحصول على «العلامة»

القرقاوي: المنظومة الوطنية للحلال مكنت الدولة من الريادة بمجال حيوي واعد

■ راشد بن فهد ومحمد القرقاوي خلال منح شهادات «العلامة الوطنية للحلال» | البيان

دبي - البيان

منحت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (مواصفات) على هامش القمة شهادات «العلامة الوطنية للحلال» لـ 20 شركة جديدة انضمت إلى قائمة الشركات الحاصلة على شهادات «الحلال» لمنتجاتها المتنوعة، وذلك بعد أن تم استيفاء كل الشروط ومتطلبات الحصول على «العلامة الوطنية للحلال».

فعاليات

وسلم معالي الدكتور راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بحضور معالي محمد القرقاوي رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي شهادات «العلامة الوطنية للحلال» لمسؤولي الشركات الـ 20 خلال احتفال كبير أقيم اليوم ضمن فعاليات القمة بدبي بحضور عدد من المسؤولين بالهيئة وبالمركز وعدد من رجال الأعمال والمختصين والمهتمين بقطاع المنتجات الحلال.

استيفاء المتطلبات

وأعلن بن فهد خلال الاحتفال أنه رغم مرور فترة قصيرة نسبياً على الإطلاق الرسمي لـ «النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال» و«العلامة الوطنية للحلال» إلا أن عدد الشركات الحاصلة على شهادات «العلامة الوطنية للحلال» قفز مرتفعاً إلى 33 شركة في حين تلقت الهيئة أكثر من 50 طلباً للحصول على العلامة يجري دراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها للتأكد من استيفائها لمتطلبات لائحة «العلامة الوطنية للحلال» واشتراطات الترخيص باستخدامها.

إقبال كبير

وأكد وجود إقبال كبير من الشركات المحلية والإقليمية والدولية للحصول على «العلامة الوطنية للحلال» التي أصبحت تتمتع بثقة كبيرة، مشيراً معاليه إلى زيادة وعي الشركات بأهمية الحصول على هذه العلامة والميزات الكبيرة التي تكتسبها المنتجات الحاصلة عليها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية.

و أرجع بن فهد هذا الاهتمام الكبير وارتفاع الطلبات للحصول «العلامة الوطنية للحلال» إلى عوامل عدة أبرزها أنها تعد الأولى من نوعها على المستوى الدولي بالإضافة إلى النمو الكبير في حجم سوق المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ليس محلياً وإقليمياً فحسب ولكن على المستوى الدولي كذلك.

وأضاف إنه عقب تدشين هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس فعلياً لـ «العلامة الوطنية للحلال» خلال العام الحالي ارتفع عدد طلبات الحصول على العلامة بصورة ملحوظة والاستفسارات عن كيفية الحصول على العلامة الوطنية التي تم إطلاقها في ظل استراتيجية الدولة للارتقاء بجودة المنتج الوطني والمنتجات المستوردة المتداولة بالأسواق في كل القطاعات.

ريادة عالمية

وأكد بن فهد أهمية تطبيق «النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال» الرائد عالمياً في دعم مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بإضافة قطاع الاقتصاد الإسلامي إلى اقتصاد دبي وتحويل الإمارة إلى عاصمة للاقتصاد الإسلامي بما يوطد علاقات التعاون بين الدولة والدول الإسلامية كافة، ويساهم في تعزيز دور الإمارات كمركز للتصدير وإعادة تصدير المنتجات الحلال.

وقال معاليه إن دولة الإمارات ماضية قدماً في توسيع نطاق «المنظومة الوطنية للحلال»، مؤكداً أن المواصفات والمعايير الدولية من العوامل الضرورية للوصول للريادة في مجالات التقييس وأن الإنجازات التي حققتها الدولة في هذا المجال الحيوي المهم تأتي ضمن جهود تحقيق رؤية الحكومة الرشيدة في أن تصبح الإمارات من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 من خلال تطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة في كل ما يخص صحة وسلامة المستهلك ضمن إطار الشريعة الإسلامية.

التبادل التجاري

وأشار معاليه إلى أن علامة «حلال» الوطنية تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدولة والعالم من خلال عولمة المواصفات والإجراءات الخاصة بمنح العلامة وذلك برفعها للمنظمات الدولية ذات العلاقة لتبنيها على المستوى الدولي وجعلها أساساً للتبادل التجاري الدولي، مؤكداً أن هذه الخطوة جعلت دولة الإمارات رائدة عالمياً في مجال منح علامة «للمنتجات التي تطابق المواصفات القياسية الإماراتية الصادرة عن الهيئة والتي تعتبر الركيزة الأساسية لجودة السلع والمنتجات» الوطنية والمستوردة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

شهادات معتمدة

وذكر بن فهد أنه بموجب متطلبات اعتماد جهات منح «شهادات الحلال» واشتراطات «منح وترخيص استخدام علامة الحلال الوطنية» يتعين على كل منشأه مصرح لها بتداول الأغذية والمنتجات الحلال أن تحصل على شهادة أو علامة حلال لمنتجاتها النهائية ومنتجاتها الأولية الداخلة في الإنتاج من جهات منح شهادات معتمدة من قبل الهيئة أو من تقبله، موضحاً أن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس استندت عند إعداد مشروع النظام على أفضل الممارسات الدولية والأنظمة العالمية المطبقة بالتنسيق والتشاور بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين والمصنعين والموردين، حيث أعدت الهيئة المتطلبات والاشتراطات الواجب توافرها في جهات الاعتماد التي تقبلها الهيئة للقيام بتقييم واعتماد جهات منح شهادات الحلال.

منظومة متكاملة

من جانبه أكد معالي محمد القرقاوي أهمية «المنظومة الوطنية للحلال» والإنجازات التي تحققت في إطارها والخطوات الرائدة التي قطعتها دولة الإمارات لإرساء أول منظومة متكاملة لـ المواصفات الحلال، مشيراً معاليه إلى أن هذه الخطوات عززت مبادرة إضافة قطاع الاقتصاد الإسلامي إلى اقتصاد دبي وتحويل الإمارة إلى عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي التي أعطت دفعة كبيرة لجهود الإمارات الهادفة لتوفير البنية الأساسية للمواصفات الحلال لحماية المستهلكين المسلمين ليس على الصعيد المحلي فحسب وإنما على صعيد العالم الإسلامي بأثره.

وقال معاليه إنه على الرغم من حداثة قطاع «المواصفات والمقاييس الحلال» وعدم التوسع في أنشطته في معظم دول العالم الإسلامي إلا أن الإمارات نجحت في وضع أسس راسخة لهذا القطاع مما مكنها من تحقيق الريادة عالمياً في هذا المجال الحيوي الذي يعد ركناً أساسياً في بنيان الاقتصاد الإسلامي لارتباطه بكل مكونات النشاط الاقتصادي، مشيراً معاليه إلى أن المنظومة المتكاملة للمنتجات «الحلال» تفتح آفاقاً جديدة للفهم السليم والتطبيق الأمثل لمعايير هذه المنتجات في ظل التقارير التي تشير إلى تنامي الإقبال عالمياً وإقليمياً على «المنتجات الحلال» وسط توقعات بأن يشهد «سوق الحلال» نمواً كبيراً خلال السنوات المقبلة، حيث يتوقع أن يشهد قطاعا الأغذية ونمط الحياة الحلال نمواً بنسبة 6% بحلول عام 2020 بحسب النتائج الأولية لتقرير «واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي لعام 2016-2015».

إقبال متزايد

وأشار معالي القرقاوي إلى أن المنتجات والخدمات المتنوعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تشهد إقبالاً متزايداً من قبل المستهلكين المسلمين في مختلف أنحاء العالم وخاصة في البلاد الأجنبية والمجتمعات متعددة الجنسية ويمكن لرواد الأعمال المهتمين بقطاع الحلال الاستفادة من فرص النمو الهائلة التي يوفرها القطاع عبر إطلاق مشاريع مبتكرة تساعد المستهلكين المسلمين على التمتع بأنماط حياة أكثر توازناً وراحة.

قطاع حيوي

وأكد القرقاوي أن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي سيواصل إطلاق المبادرات الرامية لتطوير الاقتصاد الإسلامي وتأكيد ريادة الدولة بهذا القطاع الحيوي بما يتماشى مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي في جعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي في العالم وبما يسهم في النهضة الاقتصادية التي تشهدها دبي بشكل خاص والإمارات بشكل عام.

بنية تحتية

وأوضح القرقاوي أن المركز يهدف لتأسيس بنية تحتية متينة وإطار شامل للإشراف على تنفيذ المبادرات التي تساعد على إرساء قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وتتمحور هذه الركائز حول جعل دبي المرجع العالمي والمركز الرئيسي للتمويل الإسلامي بجميع أدواته والمركز الرئيسي لصناعات الأغذية والمنتجات الحلال والاسم الموثوق في اعتمادها والوجهة المفضلة للسياحة العائلية والمنصة الرئيسية للتجارة الإلكترونية الإسلامية وصناعات المحتوى الرقمي الإسلامي والعاصمة العالمية للتصميم والإبداعات الإسلامية والمركز والمرجع المعرفي والتعليمي والبحثي في كل مجالات الاقتصاد الإسلامي والمركز المعتمد لمعايير الاقتصاد الإسلامي وإصدار الشهادات.

شراكات

أكد معالي محمد القرقاوي أهمية العمل المشترك بين مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي والشركاء المحليين والدوليين من القطاعين الحكومي والخاص بهدف دفع النمو في قطاعات الركائز السبعة الرئيسية التي اعتمدها لترسيخ مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي وذلك عبر استراتيجية متكاملة تضم برامج ومبادرات عملية تسهم في تسريع تحول دبي إلى عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

عناصر أساسية

قدم ممثلو «مواصفات» خلال الحفل شرحاً مفصلاً حول آلية تطبيق النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال داخل وخارج الدولة من خلال اعتماد جهات إصدار الشهادات الحلال وأسلوب التطبيق الذي يتم بشكل تدريجي، حتى لا يشكل النظام عائقاً أمام حركة التبادل التجاري لدولة الإمارات مع دول العالم، كما تم التعريف بالمتطلبات والاشتراطات اللازمة لاعتماد جهات منح «شهادات الحلال» واشتراطات «منح وترخيص استخدام علامة الحلال الوطنية» في إطار سلسلة الإجراءات التي تتخذها الهيئة لاستكمال «المنظومة التشريعية الوطنية للرقابة على المنتجات الحلال»، حيث يرتكز النظام على ثلاثة عناصر أساسية تشمل مواصفات المنتجات الحلال والمتطلبات الواجب توافرها بجهات منح شهادات وعلامة الحلال والاشتراطات المطلوبة لجهات اعتماد جهات منح الشهادات الحلال.

دعوات لتنويع الإصدارات السيادية المتوافقة مع الشريعة

دبي - بشار باغ

دعا طراد المحمود، الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي على هامش القمة إلى ضرورة إصدار أدوات دين متوافقة مع الشريعة من قبل الجهات السيادية والشبه سيادية في الدولة وأن لا تنحصر الإصدارات في الصكوك طويلة الأمد. وأشار في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي» إلى أن الأسواق المحلية بحاجة لأدوات دين إسلامية قصيرة الأمد مؤكداً على أهمية تنويعها من قبل الجهات السيادية وشبه السيادية على المستوى المحلي والاتحادي في الدولة.

ولفت إلى ضرورة أن توفر الجهات الحكومية المحلية و الاتحادية وتلك شبه الحكومية الفرص أمام المصارف الإسلامية على غرار تلك المتوافرة للبنوك التقليدية، وذلك من خلال إصدار أدوات دين متوافقة مع الشريعة وتنويعها وأن لا تنحصر فقط في الصكوك.

■ تكتسب القمة أهمية متزايدة في تعزيز آفاق الاقتصاد الإسلامي | البيان

وأشاد المحمود بجهود البنك المركزي الإماراتي لتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية المحلي، حيث يقوم بتطوير حزمة من الابتكارات التنظيمية التي تتيح المزيد من الفرص أمام المصارف الإسلامية وتعزز قدرتها على المنافسة مع نظيراتها التقليدية، على غرار توحيد النماذج الخاصة بالمصارف الإسلامية في الأسواق، وتوحيد المجالس الشرعية للمصارف في الدولة مما يسهل عملها.

طراد المحمود

وأشار المحمود إلى أن المصارف الإسلامية أثبتت وجودها وقدرتها على النمو والمنافسة في أسواقها المحلية، ومن ضمنها المصارف حديثة التأسيس في الدولة التي وصلت إلى مرحلة الربحية في فترة زمنية قصيرة، موضحاً أن الإقبال بشكل عام على المصارف الإسلامية يفوق نظيراتها التقليدية.

وأكد الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي على أن القمة في دورتها الثالثة تكتسب أهمية متزايدة في تعزيز آفاق الاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أن مصرف أبوظبي الإسلامي يدعم القمة في إطار مساهمته الفاعلة في ترسيخ مكانة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي. وأشار إلى أن المبادرة ساهمت في تعزيز الوعي بمختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي وهي عملية مستمرة على المدى الطويل.

وأشار إلى أن منتجات وخدمات مصرف أبوظبي متكاملة حالياً، مع التوجه خلال الفترة المقبلة لاستهداف المزيد من شرائح المستهلكين وفي مقدمتهم المقيمون في الدولة من غير المواطنين ومن مختلف الجنسيات سواء المسلمين أو غير المسلمين، ونفى وجود أي خطط لدى البنك لدخول أي أسواق خارجية جديدة خلال 2015 2016-.

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 ـ 6 أكتوبر

أنشطة

«إسلاموبوليتان» يستعرض الفنون الإسلامية

اختتم مركز 1971 للتصاميم، إحدى مبادرات مركز مرايا للفنون، يوم أمس، معرض «إسلاموبوليتان» الدولي المتميّز، والذي ضم مجموعة من الأعمال لنخبة من أهم الفنانين المعاصرين من العالم العربي، وذلك خلال مشاركة المركز في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي أقيمت في منتجع مدينة جميرا بدبي يومي الخامس والسادس من أكتوبر الجاري.

وضمت قائمة الأعمال التي تم عرضها أمام وفود القمة، أعمالاً من إبداعات عدد من المؤسسات الفنية والفنانين المشاركين في معرض «إسلاموبوليتان» من بينهم مؤسسة «سونر كاربيت»، والفنانين: زهرة حسين، وجمال طيارة، وحازم مهدي، وأزرا أكساميجا، وبريان دوغان.

وتمثل الهدف من المعرض الفني الذي سبق تنظيمه في الشارقة، عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2014 ومن ثم في اسطنبول وميلانو، في تناول موضوعات تتمحور حول مدى إسهام الثقافة الإسلامية في أبرز المجتمعات العالمية، وأهمية البيئة المحلية ضمن عالم يتجه نحو العولمة بوتيرة متسارعة.

وقال يوسف موسكاتيلو، مدير إدارة مركز مرايا للفنون والقيّم الفني لمعرض «إسلاموبوليتان»: «سررنا بهذه الفرصة خلال القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في مدينة جميرا بدبي، لعرض أعمال «إسلاموبوليتان» أمام نخبة من صُناع القرار والرأي العام الأكثر نفوذاً في المنطقة، خاصة أن هذه الأعمال حظيت بإشادة النقاد بعد عرضها في أوروبا سابقاً، وذلك لإبرازها ما تتميّز به إمارة الشارقة من مواهب تصاميم معاصرة».

وتابع: «يثير معرض «إسلاموبوليتان» من خلال استخدام أعمال تصميمية نوعية وغير تقليدية تتناول جوانب متعددة، حواراً فكرياً هادفاً وبنّاءً حول مكانة الثقافة الإسلامية الحديثة في عالم اليوم متعدد الثقافات وسريع الإيقاع. دبي - البيان

سلام Salaam

مشاركون في القمة:

دبي تردم فجوة البيانات في الاقتصاد الإسلامي

«سلام» تعزز الاستثمار الأجنبي في القطاع

المنصة الإلكترونية الأولى والوحيدة من نوعها في شمولية المحتوى

■ منصة معلوماتية متكاملة للاقتصاد الإسلامي | تصوير ـ عبد الحنان مصطفى

دبي - كفاية أوليز

أجمع مصرفيون وخبراء ومديرون في مجالس أعمال وشركات مالية في الدولة استطلعت (البيان الاقتصادي) آراءهم على هامش القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي والتي اختتمت أعمالها بالأمس في دبي، على أن إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام» من شأنها أن تفتح عيون العالم على الاستثمار الجديد في قطاعات الاقتصاد الإسلامي، وتوقعوا أن يتعزز الاستثمار الأجنبي من خلال بوابة «سلام» الإلكترونية والتي تعد المنصة الأولى والوحيدة على شبكت الإنترنت والتي توفر كل ما يتصل بقطاع الاقتصاد الإسلامي من بحوث وأخبار ومعلومات وبيانات يحتاجها المتخصصون بالاقتصاد الإسلامي للنهوض بأعمالهم وزيادة ابتكاراتهم، إلى جانب أن المنصة تتيح الحصول على التحليلات والمعلومات من خبراء بقطاع الاقتصاد الإسلامي ومحللين ورواد وغيرهم من المعنيين بمكونات الاقتصاد الإسلامي إلي جانب توفير منصة «سلام» الأخبار اليومية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي وكذلك التحليلات الأسبوعية بشأن القضايا التي تؤثر في الاقتصاد الإسلامي إضافة للمقابلات المنتظمة مع رواد القطاع والمؤثرين فيه من كافة المجالات فضلاً عن البحوث الأكاديمية والتقارير حول القطاع.

اهتمام كبير

وقال معتصم محمصاني عضو مجلس الإدارة والمدير العام لبنك البركة في لبنان، إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام» يعد خطوة جبارة، الخطوة ستحظى باهتمام كبير لدى العالم الإسلامي والمهتمين بالصيرفة الإسلامية، والمهتمين بالاستثمار بطريقة شرعية إسلامية، خلق قاعدة بيانات تحوي كل المعلومات والتفاصيل التي يحتاجها أي مستثمر في العالم وطريقة التنفيذ، لا يسعنا إلا أن نشكر سموه على مبادراته الطيبة فقد عودنا على التميز في المبادرات التي يطلقها سموه وهو سباق للخير، المبادرة بلا شك ستخدم العالم العربي والإسلامي والعالم بأسره، وأتوقع أن يكون هناك إقبال كبير جداً واستخدام ضخم لبوابة «سلام» الإلكترونية.

وقال محمصاني إن التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي أثبت صلابته وقد رأينا ذلك واضحاً عندما ضربت الأزمة المالية العالمية العالم في عام 2007 و 2008، وأصبحت البنوك المركزية الغربية وتحديداً رأينا البنوك المركزية في بريطانيا وفرنسا على سبيل المثال تعتمد مبادئ الصيرفة الإسلامية رغم أنهم لن يُقدموا قط على تسميتها بالصيرفة الإسلامية، إلا أنهم اعتمدوها وأصبحوا يستخدمونها اليوم لصحتها وصلابتها.

نمو الصيرفة الإسلامية بشكل سريع واعتماد أسسها خلال السنوات الماضية، كما أن الاقتصاد الإسلامي ككل ينمو ضعف الاقتصاد العالمي وبالتالي الاقتصاد الإسلامي سيكون له تأثير كبير في الاقتصاد العالمي.

وتحدث محمصاني عن مجموعة البركة المصرفية والتي أسسها الشيخ صالح كامل من السعودية والمجموعة تتخذ من البحرين مقراً لها حيث يرأس مجلس إدارتها عدنان يوسف من البحرين وقال إن هناك 14 بنكاً تعمل تحت مظلة المجموعة والتي تتواجد في 15 دولة لتشمل شمال إفريقيا بأسرها وجنوب إفريقيا وصولاً بقارة آسيا وغيرها من مناطق العالم. وتفوق ميزانية مجموعة البركة 24 مليار دولار، فيما تفوق أموالها الخاصة المليارى دولار، ويفوق عدد موظفيها 10 آلاف موظف وهناك أكثر من 500 فرع في البلدان التي تتواجد فيها مجموعة البركة. والمجموعة تعد أكبر مجموعة مصرفية إسلامية موجودة في العالم العربي.

من جانب آخر قال محمصاني إن مجموعة البركة مهتمة بمشاريع إكسبو 2020 دبي، ولدينا اهتمام بتمويل مشاريع في إكسبو.

■ بلال الصابوني

■ معتصم محمصاني

■ علي سليمان

محتوى

تتضمن بوابة سلام سبعة أقسام أو ركائز هي قطاعات العمل الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي وتشمل الأغذية الحلال والتمويل الإسلامي والسياحة والسفر والفن والتصميم إضافة للمستحضرات التجميلية والصيدلانية والإعلام والترفيه والاقتصاد الرقمي. وتشكل منصة رقمية تفاعلية لتوفير البيانات الحيوية والمعطيات المحدثة من مختلف القطاعات ضمن الاقتصاد الإسلامي، ويتمكن مستخدمي بوابة سلام من التنقل من ركيزة إلى أخرى، وتصفح البوابة الرقمية باللغة العربية.

أهمية عالمية

من جانبه أكد علي سليمان الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص سابقاً ورئيس مجلس إدارة جمعية العاملين بالأمم المتحدة حالياً، على الأهمية الكبيرة لخطوة إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام» قائلاً إن تلك الخطوة لا تقتصر أهميتها على العالم العربي والإسلامي فحسب بل على العالم بأسره وخاصة أن المعلومات المتوفرة عن الاقتصاد الإسلامي محدودة، فالكثيرون في العالم لا يفهمون معنى الاقتصاد الإسلامي، فالبعض يعتقد على سبيل المثال بأن التمويل الإسلامي هو تمويل بلا تكلفة وهذا انطباع خاطئ حيث إن التمويل الإسلامي له تكلفة، البعض الآخر أيضاً يعتقد بأن التمويل الإسلامي هو مثل الصدقة تمويل يذهب ولا يعود وهذا أيضاً أمر غير صحيح لأن من المفروض أن يعود وأن يكون هناك أيضاً عائد وبالتالي هناك عدم فهم كبير للاقتصاد الإسلامي وبالتالي أتمنى أن توضح بوابة «سلام» التي تم إطلاقها المفاهيم الخاصة بالاقتصاد الإسلامي.

ويرى علي سليمان أن تأسيس «سلام» سيد فجوة نقص المعلومات التي كانت قائمة في الاقتصاد الإسلامي كما سيعرف أكثر بصور التمويل وتشريعات الاقتراض.. الخ، كما سيرصد وضعية الاقتصاد في البلدان الإسلامية وهذا أمر مهم للغاية.

توحيد المعايير

ويقول علي سليمان إن من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي الغموض، فالعالم الإسلامي للأسف يتعرض لمحن كثيرة بما فيها الحروب الأهلية وغيرها ونحن في العالم العربي والإسلامي منفتحون على العالم الخارجي وأحياناً يأتينا الخير منه وأحياناً لا يأتينا، لذلك نحن معرضون للأزمات التي يصدرها العالم إلينا وبالتالي علينا أن نحصن أنفسنا من تلك الأزمات، أيضاً من الأمور التي ناقشها المؤتمر الحاجة إلى توحيد المعايير وتوحيد القواعد التي تعمل بها البنوك الإسلامية وهو من أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الإسلامي، فبعض البنوك الإسلامية تتعرض لمعارضة مجحفة من قبل الجهات التي تراقب البنوك حيث إنها تطبق عليها نفس القواعد التي تطبقها على باقي البنوك التقليدية وبالتالي هناك حاجة لرقابة خاصة بالبنوك الإسلامية.

مبادرة ممتازة

وقال بلال الصابوني نائب الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال الأميركي في دبي إن إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام» يعتبر خطوة رائعة ومبادرة ممتازة للغاية وخاصة فيما يتعلق بتوحيد المعايير وتعزيز الشفافية وهو ما نبحث عنه من المنظور الأميركي، فعندما ينظر المستثمرون الأميركيون للمنطقة يشعرون بالحيرة فهناك المعايير الإسلامية السعودية وهناك المعايير الإسلامية البحرينية، وهناك المعايير الإسلامية الإماراتية وعندما يتعلق الأمر بالصيرفة الإسلامية أو القطاعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء التمويل أو الملبوسات أو الأغذية..الخ نرى أن معاييرها متفاوته جداً.

برأيي أن تأسيس منصة «سلام» سيفتح منصة النقاش بين اللاعبين في الاقتصاد الإسلامي مثل الإمارات والسعودية والبحرين وماليزيا..الخ من بلدان العالم. القول إن دول العالم تبحث عن كيفية هيكلة القطاعات الإسلامية والقطاعات المتوافقة من الشريعة الإسلامية هذا التفكير متأخر اليوم هناك حاجة لعولمة الاقتصاد الإسلامي وتوحيد معايير الاقتصاد الإسلامي في العالم.

معلومات وافية

ويرى جيرمي غرين رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية في تجارة كابيتال أن بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام» والتي أطلقها بالأمس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، سترفع من مستوى الوعي في العالم بالاقتصاد الإسلامي وخاصة أنه يتوقع أن تقدم «سلام» كماً كبيراً من المعلومات الوافية عن كافة قطاعات الاقتصاد الإسلامي وبالتالي سيساعد ذلك المستثمرين بشكل عام على اتخاذ القرار الاستثماري.

برايي أن الإمارات والمنطقة بشكل عام لديها فرص واعدة في قطاع الحلال بشكل عام، وقطاع الحلال تم تطويره إلى حد كبير خارج المنطقة وماليزيا مثال على ذلك. وباعتقادي أنه من أجل تطوير اقتصاد الحلال ينبغي تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قطاع الإنتاج، وباعتقادي أن تأسيس منصة «سلام» ستكون عاملاً مساعداً لكونها ستقدم قاعدة بيانات ضخمة عن الاقتصاد الإسلامي.

منظور شامل

من جانبه قال حسين الشقيرات المدير لدار الإفحوان للدراسات والأبحاث، إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، معروف عن سموه استباقه للأحداث وبأنه دائماً ينظر بمنظور أوسع وأشمل، رؤية دبي في التحول لعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي وتصدر الإمارات المرتبة الأولى على مستوى المنطقة في الاقتصاد الإسلامي والثانية عالمياً بعد ماليزيا في تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي وجهود الإمارات في قيادة الاقتصاد الإسلامي يصب في مصلحة الإمارات وسيكون لها مستقبل ناجح في هذا المجال كما سيخدم البلدان العربية التي تتعامل مع الإمارات.

المبادرة استثمار حيوي في المعرفة

المعلومات عامل هام في القرار الاستثماري

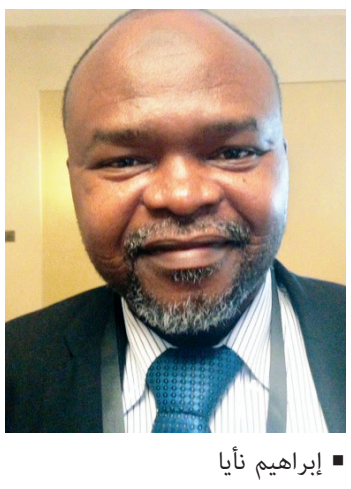
■ إبراهيم نأيا

تأتي مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي بشكل عام وبوابة "سلام كاستثمار حيوي في المعرفة، و أكد إبراهيم نأيا الاقتصادي في البنك الإسلامي للتنمية ومقره السعودية على الأهمية الكبيرة لإطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام»، ويقول إن توفر قاعدة بيانات يعتبر مفتاحاً لكل شيء فالمستثمرون في العالم يعتمدون كثيراً على البيانات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتفتح عيون المستثمرين على فرص الاستثمار الواعدة و«سلام» ستفتح عيون المستثمرين من العالم على فرص الاستثمار الكبيرة في كل القطاعات التي يتشكل منها الاقتصاد الإسلامي المشكلة الأساسية التي يواجهها التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي ككل هو عدم توفر البيانات اللازمة، ومع هذا الإعلان العظيم بتأسيس منصة «سلام» سنرى تعزيزاً أكبر للاقتصاد الإسلامي ككل. أكد إبراهيم نأيا على تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي ليس فقط من قبل البلدان العربية والإسلامية ولكن أيضاً من قبل البلدان غير العربية وغير الإسلامية، فعلى سبيل شهدت نيجيريا إنشاء فرع لبنك جائز الإسلامي العالمي وهو ينمو بسرعة كبيرة ويقدم التمويل الإسلامي. واضاف :"بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية «سلام» التي أطلقها سموه بالأمس هي في الحقيقة بوابة في عدة بوابات فهي تشمل الجوانب المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار من منظور إسلامي، وهناك سؤال ما هي المسافة بين الاستثمار في رأس المال الفكري والاستثمار النقدي في رأس المال في الاقتصاد الإسلامي وباعتقادي بأن هناك فجوة بهذا الصدد لاتزال قائمة في العالم الإسلامي ككل، ولكن محمد بن راشد بجهوده ورؤيته الحكيمة يعمل على ردم تلك الفجوة فهو دائماً يستثمر في الإنسان ويسعى لتعزيز الفكر الإسلامي.

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 ـ 6 أكتوبر

200

أنهت شركة «الخليج للاستثمار الإسلامي» بنجاح جمع رأس مال استثماري لعدد من شركات التكنولوجيا القائمة في «وادي السيليكون» بالولايات المتحدة الأميركية، وبلغت القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المجمعة خلال الأشهر العشرة الماضية ما يقرب من 200 مليون دولار أميركي.

كما أكدت «الخليج للاستثمار الإسلامي» عزمها تقديم دعم قوي لشركات محفظتها الاستثمارية في قطاع التكنولوجيا، وذلك بهدف تطوير أعمالها واختراق أسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي. وقال محمد الحسن الشريك المؤسس في «الخليج للاستثمار الإسلامي»: تسعى الشركة لتقديم أفضل الفرص الاستثمارية للمساهمين والمستثمرين وبما يتفق مع مبادئ التمويل الإسلامي. أبوظبي - البيان

12 %

أكد عادل الماجد الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان الكويتي أن البنك الذي يعمل وفق الشريعة الإسلامية يسعى لرفع حصته السوقية بمعيار قيمة الأصول إلى 12 % خلال ثلاث سنوات من 7 % حالياً.

وقال الماجد لرويترز على هامش القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي إن المهمة الرئيسية خلال الفترة المقبلة هي أن «نقوي مركزنا التنافسي في الكويت» في ظل الأوضاع الحالية غير المواتية للتوسع التي تمر بها المنطقة حيث كل شيء «معلق».ونمت أصول البنك بنسبة 19 % لتصل إلى 2.89 مليار دينار في نهاية النصف الأول من العام الحالي مقابل 2.419 مليار دينار في الفترة المقابلة من 2014 وذلك طبقاً للبيانات المنشورة على موقع بورصة الكويت الإلكتروني. دبي - رويترز

سلام Salaam

«غرفة دبي» تستعرض تفاصيل أحدث دراساتها

فرص كبيرة للاقتصاد الإسلامي في إفريقيا

التمويل والأغذية والسفر الحلال الأكثر جاذبية للاستثمارات الإماراتية

بوعميم: جهودنا تنسجم مع مساعي توطيد مكانة دبي عاصمةً للاقتصاد الإسلامي

■ حمد بوعميم يستعرض الدراسة | البيان

دبي - البيان

كشفت دراسة حديثة لغرفة تجارة وصناعة دبي وجود فرص استثمارية كبيرة غير مستغلة في قطاعات الاقتصاد الإسلامي في القارة الإفريقية، وخصوصاً في مجال التمويل الإسلامي والأغذية الحلال والسفر الحلال، مسلطةً الضوء على أسواق إفريقية معينة في جنوب وشرق القارة السمراء، تمثل خيارات استثمارية واسعة للمستثمرين الإماراتيين الراغبين في التوسع في القارة الإفريقية، والاستثمار في قطاع الاقتصاد الإسلامي الواعد.

وخلال مؤتمر صحفي عقدته غرفة دبي أمس، في اليوم الثاني للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في مدينة جميرا بدبي التي تنظمها غرفة دبي ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، بالتعاون مع تومسون رويترز، تم الكشف عن أبرز نتائج هذه الدراسة التي أعدتها الغرفة بالتعاون مع «الإيكونومست»، والتي ستُنشر كاملة مع انطلاق فعاليات المنتدى العالمي الإفريقي للأعمال الذي ستنظمه الغرفة في نوفمبر المقبل.

وأشارت الدراسة إلى تنامي الطلب في أسواق كينيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا على منتجات التمويل الإسلامي، مشيرةً إلى هيمنة الصيرفة الإسلامية والصكوك على قطاع التمويل الإسلامي، مع وجود آفاق واسعة في قطاعات إدارة الأصول والتكافل.

أولويات

وخلال كلمته في المؤتمر الصحفي، أشار حمد بوعميم، المدير العام لغرفة تجارة وصناعة دبي، إلى أن الغرفة حققت هدفين استراتيجيين من خلال هذه الدراسة، يتمثلان في مساعدة أعضائها على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الإسلامي في القارة الإفريقية، معتبراً أن الاقتصاد الإسلامي والقارة الإفريقية أولويتان على أجندة عمل الغرفة.

وأضاف بوعميم أن هذه الدراسة تسد فجوة غياب المعلومات المؤكدة والموثوقة، وتشكّل دليلاً للشركات للاستثمار في قطاعات رئيسة وضمن أسواق واعدة، معتبراً أن استراتيجية الغرفة القائمة على تعزيز تنافسية أعضائها في الأسواق الخارجية تنسجم مع جهود الإمارة لتعزيز مكانتها كوجهة عالمية للأعمال.

ولفت بوعميم إلى أن الغرفة تعمل على تعزيز تنافسية أعضائها في الأسواق الواعدة وضمن قطاعات واعدة، ومن ثم فإن الدراسة تحقق هذه الأهداف عبر التعريف بفرص محددة في قطاعات الاقتصاد الإسلامي، وذلك في أسواق تستهدفها الغرفة في القارة السمراء الواعدة، مؤكداً أن الغرفة تضع كل إمكاناتها في تصرف مجتمع الأعمال، لتضمن تفوقه أمام المنافسة العالمية.

وأكد بوعميم أن الدراسة تغطي كل أسواق القارة الإفريقية، وليس أسواق وسط وشرق إفريقيا فقط، مشيراً إلى أن الفرص في غرب القارة السمراء سيتم استعراضها مع انطلاق فعاليات المنتدى العالمي الإفريقي للأعمال في نوفمبر المقبل.

استثمارات

وأوضح المدير العام لغرفة دبي قائلاً: «أن إفريقيا هي وجهة الاستثمارات المستقبلية، وقطاعات الاقتصاد الإسلامي في القارة السمراء ما زالت في طور النمو، ومن ثم فإن الشركات الإماراتية مدعوة إلى أن تصنع مستقبلها كما علّمنا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وأن تضع بصمتها في هذه الأسواق، لتكون لها الريادة والتميز. نحن إلى جانب توفير المعلومات عن الفرص، نضع حالياً اللمسات الأخيرة لإطلاق مكتبين تمثيليين جديدين قريباً في كل من موزمبيق وكينيا ليضافا إلى مكتبي إثيوبيا وغانا».

تمويل

وكشفت الدراسة الفرص الاستثمارية في قطاع التمويل الإسلامي، مشيرةً إلى أن الأسواق الإفريقية تتمتع بفرص كبيرة للنمو في مجال التمويل الإسلامي، وهي حتى الآن غير مستثمرة بالنسبة إلى مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وقد جسدت هذه المؤسسات نجاحاتها من خلال مصارفها وتدشينها لمبيعات الصكوك، كما توجد فرص واعدة في مجال التكافل وإدارة الأصول، مستعرضةً واقع وفرص هذا القطاع في أسواق جنوب إفريقيا وكينيا وزامبيا وموزمبيق وأوغندا وأثيوبيا.

ولفتت الدراسة إلى أن القارة الإفريقية تحتاج حالياً إلى نحو 98 مليار دولار سنوياً لتمويل احتياجاتها من البنية التحتية، وقد تمكنت الصكوك من توسيع انتشارها بالاعتماد على مكانتها الجيدة في تضييق فجوة التمويل للبنية التحتية في إفريقيا.

جنوب إفريقيا

وذكرت الدراسة أن المسلمين يشكّلون 1,3 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان في جنوب إفريقيا، ويساهمون بأكثر من 10٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشير بعض التقديرات إلى أن ما بين 10-15٪ فقط من السكان المسلمين يستخدمون التمويل الإسلامي.

وأوضحت أنه في سابقة أولى من نوعها في القارة الإفريقية، أتاحت جنوب إفريقيا إمكانية تقديم قروض متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك في سبتمبر 2014، وأصبحت بذلك ثالث دولة غير إسلامية، بعد هونغ كونغ والمملكة المتحدة، تطلق مثل هذه القروض. ووصلت مبيعات الصكوك إلى 500 مليون دولار، بتنظيم مشترك بين بنك «بي إن بي باريبا» وشركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية المحدودة وبنك «ستاندرد» في جنوب إفريقيا، وتمت التغطية بقيمة بلغت أربعة أضعاف، وجاء المستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حصلوا على حصة تجاوزت نصف عدد المشتركين، وهذه السندات التي تستحق السداد في يونيو 2020 هي جزء من الأهداف الوطنية لوزارة المالية في تنويع مصادر التمويل والمستثمرين. وتعمل وزارة المالية الوطنية على إصدار أول صكوك (بعملة الرند المحلية) في جنوب إفريقيا، بهدف تنويع التمويل وتوسيع التمويل الإسلامي إلى مجالات أوسع من القطاع المصرفي.

تطورات

وتعمل حالياً زامبيا على تهيئة أرضية ملائمة للمصارف الإسلامية، إلى جانب البنوك التقليدية، خصوصاً أنه يمكن استخدام أدوات التمويل الإسلامية في تمويل البنية التحتية ومشاريع الزراعة والصناعة، حيث بدأ العمل لخلق أرضية تشريعية تتلاءم مع الاحتياجات المصرفية الإسلامية لزامبيا.

وباعتبارها العضو الوحيد في البنك الإسلامي للتنمية في منطقة جنوب القارة الإفريقية، حصلت موزمبيق على 300 مليون دولار للاستثمار من قبل البنك منذ انضمامها إليه في عام 1995. وحالياً يتم تمويل وتنفيذ 22 مشروعاً من البنك الإسلامي للتنمية، وتبلغ قيمتها أكثر من 160 مليون دولار.

وذكرت الدراسة أن حكومة أوغندا وافقت في شهر يونيو على تعديلات مشروع قانون المؤسسات المالية، ممهدة الطريق أمام المصارف والتمويل الإسلاميين. وبما أنها دولة عضوة في «البنك الإسلامي للتنمية»، تستقطب أوغندا اهتمام المؤسسات المالية الأجنبية والمحلية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة في الدولة. وقالت «المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص»، الذراع التمويلية للقطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، إنها تنظر بجدية إلى السوق في أوغندا، وإنها تقدمت بطلب لإطلاق مصرف إسلامي في كمبالا، وما زال التمويل الإسلامي في إثيوبيا في طور النمو، برغم أن ثلث السكان في إثيوبيا من المسلمين، حيث تبرز الحاجة إلى بيئة تشريعية محفزة للمنتجات المصرفية الإسلامية.

وأظهرت الدراسة أن سوق التكافل في السودان هو السوق الأهم في إفريقيا، وهو ثالث أكبر سوق عالمي بعد دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا.

الأغذية الحلال

وأشارت الدراسة إلى أن دول جنوب الصحراء الكبرى أنفقت على منتجات الحلال نحو 114 مليار دولار سنوياً في عام 2013، حسب بيانات تومسون رويترز، حيث أظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي القوي للقارة الإفريقية مدفوعاً بارتفاع الدخل الفردي، أسهم في ارتفاع الطلب على منتجات الحلال المتنوعة، ما عزز نسب الاستهلاك، وخلق فرصاً تجارية عالمية عديدة لمنتجات الحلال المتنوعة. وفيما كان التركيز على اللحوم، فإن السنوات القليلة الماضية شهدت توجهاً نحو شركات الحلال والوجبات الجاهزة والمعلبة والمجلدة والطعام السريع التحضير.

وبرغم قلة عدد السكان المسلمين فيها، فإن جنوب إفريقيا ظهرت كإحدى أكبر خمس دول منتجة لمنتجات الحلال عالمياً، وذلك بسبب موقعها وسهولة وصولها إلى أسواق دول القارة الأخرى، ووجود برنامج متقدم للحصول على شهادة منتج حلال، (حيث إن 60٪ من منتجات تجار التجزئة تحمل شهادة حلال)، وتقدر قيمتها بنحو 71,7 مليون دولار، وفقاً لهيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية. وتأمل جنوب إفريقيا بزيادة قيمة صادرات الحلال، لتصل إلى 31 مليار دولار في عام 2020، وتعزيز مكانتها كبوابة عبور إلى سوق التغذية والمشروبات الحلال في القارة السمراء.

السياحة الحلال

أما قطاع السياحة الحلال، فهو قطاع واعد ومميز، إلا أنه لا يزال في مراحله الأولية، وإذا تمّ العمل على تسويقه بشكل جيد، فإن السفر الحلال في القارة يمكن أن يكون منافساً لوجهات أكثر قوة وعراقة، وتقود هذا التوجه في تعزيز قطاع السياحة الحلال كل من تنزانيا وزنجبار وجنوب إفريقيا.

وعددت الدراسة أولويات المسافرين المسلمين في البلدان التي يزورونها، وهي توفر الأغذية الحلال، وبيئة صديقة للعائلة، واحترام الشعائر والممارسات الدينية، والاهتمام بالاحتياجات الخاصة، مثل توافر المسابح

الخاصة، وهي أولويات ينبغي على دول القارة السمراء الاهتمام بها إذا أرادت جذب المسافرين والسياح المسلمين إليها.

وتوقعت الدراسة أن يصل إنفاق المسلمين في العالم على السفر إلى 238 مليار دولار بحلول عام 2019، في حين أن حصة إفريقيا حالياً من سوق السفر الحلال منخفضة ولا تتخطى 5٪ من إجمالي السوق العالمي، حسب بيانات «دينار ستاندرد»، في حين تبلغ حصة القارة الأوروبية 51٪، ما يفتح المجال أمام فرص للنمو والتطور للقارة الإفريقية في هذا المجال.

«دبي الإسلامي» إلى كينيا

حصل بنك دبي الإسلامي حديثاً، بشكل مبدئي، على موافقة الجهات التنظيمية في كينيا لإنشاء فرع له، ومن المتوقع افتتاحه بحلول نهاية عام 2015.ويشكّل المسلمون 33٪ من إجمالي عدد السكان في كينيا، أي 14,5 مليون نسمة، في حين يستحوذ التمويل الإسلامي على 2٪ فقط من حصة السوق، نتيجة عدم توافر كفاءات بشرية مؤهلة ومنتجات تمويلية إسلامية كافية. واعتمدت كينيا على رؤية راسخة لتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، ولديها اتفاقية مع الحكومة القطرية بهذا الشأن.

عوامل نجاح عديدة وتوصيات بتطوير المعايير

ذكرت دراسةغرفة تجارة وصناعة دبي، أن عوامل نجاح الاستثمار في قطاع الاقتصاد الإسلامي في إفريقيا تتمثل في الكثافة السكانية العالية، ومعدلات النمو المرتفعة، والقرب الجغرافي من دول الخليج العربي، إضافة إلى الحاجة إلى التمويل الإسلامي لتمويل مشاريع البنية التحتية.

ورفعت الدراسة توصيات عدة، أبرزها ضرورة تطوير آلية ومعايير للخدمات الإسلامية، تغطي جميع الجهات والهيئات المالية، وذلك حسب المعايير العالمية المعتمدة، إضافة إلى أهمية تأسيس علاقات مع مؤسسات ومراكز تمويل إسلامية في ماليزيا ودبي ولندن، وإنشاء مجلس مراقبة مستقل للإشراف على تطبيق المعايير الإسلامية المتوافقة مع الشريعة، وأخيراً تعزيز التعاون مع ممولين لمنتجات التمويل الإسلامي، مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحول توصيات القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، قال حمد بوعميم، التزاماً منا بتحفيز القطاعات الاقتصادية الإسلامية المتنوعة وإبراز مزاياها وتنافسيتها، ستقوم غرفة دبي، بالاعتماد على شبكة أعمالها وعلاقاتها الواسعة في مختلف الأسواق الناشئة حول العالم، وخصوصاً في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، بدعم منتجات وأدوات قطاع الاقتصاد الإسلامي وركائزه السبع والترويج لها، ومساعدة الشركات ضمن هذا القطاع على دخول هذه الأسواق، حيث سنعمل بالتعاون مع شركائنا في تنظيم الفعاليات المتخصصة ولقاءات ومنتديات الأعمال في الأسواق التي افتتحنا تمثيلاً تجارياً فيها، أو التي نستهدفها في الأسواق الناشئة، وسنفعّل شبكة علاقاتنا مع مختلف الجهات العالمية المعنية، وخصوصاً أصحاب القرار وصناع السياسات، للترويج للاقتصاد الإسلامي وأدواته وخدماته، لأننا نؤمن بأن الفرص في قطاع الاقتصاد الإسلامي واعدة وكثيرة وجديرة بالاستثمار، باعتبار الاقتصاد الإسلامي ركيزة أساسية من ركائز المسيرة التنموية لاقتصاد دبي.

■ فرص واعدة للسياحة الحلال في القارة السمراء |أرشيفية

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 ـ 6 أكتوبر

موقع إلكتروني يتضمن تقارير ودراسات حول القطاع

«بوابة سلام» ملتقى عالمي للاقتصاد الإسلامي

دبي ـ البيان

قال عدنان حلاوي، مدير «بوابة سلام» التي جرى تدشينها في دبي بالتعاون بين طومسون رويترز ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، إن القائمين على أمر هذا الموقع الإلكتروني يسعون إلى أن يكون ملتقى لكل المتعاملين بالاقتصاد الإسلامي.

«بوابة سلام» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال فعاليات اليوم الأول من القمة هي موقع إلكتروني عالمي باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن معلومات وتقارير وأخباراً ودراسات حول كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي بقطاعاته المختلفة.

ملتقى العلماء

وقال حلاوي الذي يشغل منصب مدير منتجات التمويل الإسلامي في موقع زاوية التابع لطومسون رويترز: «نطمح إلى أن تكون البوابة ملتقى للعلماء والمثقفين والتجار والمتعاملين ورواد الأعمال وكل من له علاقة بالاقتصاد الإسلامي حول العالم».

وأضاف أن المحتوى الذي يضمه الموقع هو الأول من نوعه، «وليس هناك موقع آخر على حد علمي يغطي الاقتصاد الإسلامي بهذه الشمولية.. يغطي السبع ركائز في وقت واحد ويغطي كل الدول في وقت واحد.. من الممكن أن تجد أجزاء هنا أو هناك لكن أن تجد كل ذلك في مكان واحد فهذا هو الجديد الذي نقدمه».

7 أقسام

ويتضمن الموقع سبعة أقسام أو ركائز هي قطاعات العمل الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي وتشمل الأغذية الحلال والتمويل الإسلامي والسياحة والسفر والفن والتصميم، إضافة للمستحضرات التجميلية والصيدلانية والإعلام والترفيه والاقتصاد الرقمي.

جاء إطلاق الموقع كجزء من مبادرة تحويل دبي لعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، وذلك في وقت تتزايد فيه الحاجة لمزيد من المعلومات بين المختصين والمستهلكين العاديين لمعرفة المزيد حول مؤسسات الاقتصاد الإسلامي وما تقدمه من منتجات وخدمات.

تحليلات وتقارير

ويتضمن الموقع أخباراً يومية عن المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وتحليلات وتقارير أسبوعية حول القضايا المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، ورسوماً بيانية متعلقة بالقطاعات المختلفة، وفتاوى ومبادئ توجيهية تتعلق بالمنتجات والشهادات والاعتمادات، إضافة للبحوث الأكاديمية، وقائمة بكل الفعاليات والدورات المتصلة بالاقتصاد الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

وقال حلاوي، إنه يتوقع تجاوباً كبيراً من قبل الجمهور مع موقع بوابة السلام، لأنه «بوابة عالمية ذات محتوى عالمي وتغطية عالمية وطموح عالمي».

وأضاف أنه «يمكن لشخص في ماليزيا أو الولايات المتحدة أو أي قارة أخرى من قارات العالم أن يدخل للموقع ويجد المعلومات التي تناسبه لدخول أي سوق في أي قارة أخرى».

محتوى

وأشار إلى أن محتوى الموقع حالياً يناسب المختصين وأصحاب الشركات ومن لهم علاقة بأعمال الاقتصاد الإسلامي، وسيتم إضافة محتوى في المستقبل يتعلق بالمستهلك ويساعده على معرفة المنتجات والخدمات التي تناسبه في أي بلد.

وقال حلاوي إن الموقع مفتوح حالياً مجاناً لكل الزوار، لكن ومع بداية العام المقبل سيكون بعض المحتوى «بمقابل بسيط لنضمن الاستمرار»، لاسيما أن هناك قاعدة معلومات ضخمة جداً يمكن أن تستفيد منها الشركات.

■ استقطبت منصة البوابة اهتمام زوار القمة | تصوير: موهان

الأسرع نمواً

يؤكد خبراء أن قطاعات الاقتصاد الإسلامي هي الأسرع نمواً في العالم، مقارنة مع القطاعات التقليدية، إذ يبلغ الحجم الإجمالي للاقتصاد الإسلامي عالمياً حالياً 1.8 تريليون دولار، كما من المتوقع أن ينمو هذا الاقتصاد ليصل إلى ما يقارب 2.58 تريليون دولار، وذلك بحلول عام 2020 وهو ما يعني نسبة نمو سنوية تقارب 9 % في الفترة ما بين 2016 إلى 2020، وهو ما يفوق 2.5 % نسبة نمو الاقتصاد التقليدي في نفس الفترة، وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي.

فعاليات اقتصادية مشاركة في القمة لـ«البيان الاقتصادي»:

قطاعات توفر فرصاً كبيرة لغير المسلمين

دبي ـ البيان

أكدت فعاليات اقتصادية مشاركة في القمة أن الفرص التي توفرها قطاعات الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر فقط على المسلمين بل تشمل جميع الأطياف والمجتمعات، مهما اختلفت توجهاتهم الدينية والعقائدية، وأوضحت الفعاليات أن الميزة التي تجعل المنتجات الإسلامية جذابة لغير المسلمين صبغتها الأخلاقية ومفهوم الحرص على الخروج بمنتج يحترم المشتري ويراعي الجودة والأمن العام للمجتمع.

ميزة أخلاقية

وقالت كارين ماستربروك، المدير تلهتم لشركة فينومينا سبورتس أند إفينتس الأميركية، إن المنتج الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية لا يمكن أن يتوفر على أشياء تضر المشتري أو المستهلك، وهو الامر الذي يبحث عنه هذا الأخير مهما كانت الصبغة الدينية التي يأتي منها المنتج. وأضافت قائلة «أنا غير مسلمة، لكني وجدت في الاقتصاد الإسلامي ميزة أخلاقية غير موجودة في باقي القطاعات، وأنا اليوم أدير شركة تبيع منتجات إسلامية نسائية في الولايات المتحدة، وأستطيع التأكيد أن نسبة لا بأس بها من عميلاتي غير مسلمات». وأضافت إن الاقتصاد الإسلامي يوفر فرصاً استثمارية كبيرة بالنسبة للجميع سواءً أكانوا مسلمين أو من ديانات أخرى، المهم أن المنتج النهائي يراعي الجودة والسلامة والأمن العام، وهو الأمر الذي تعتبر الشريعة الإسلامية صارمة اتجاهه إلى أبعد الحدود، سواءً كان المنتج مصرفياً أو في قطاع الأغذية الحلال أو القطاعات الأخرى، ففكرة الغش في المنتج تتعارض مع القيم الإسلامية التي تنبني عليها فكرة الاقتصاد الإسلامي».

تنظيم أكبر

من جانبها قالت هانا كازرانيان، الرئيس التنفيذي التشغيلي لشركة غلوبال أدفايزرز الكندية إن قطاعا واسعاً من المجتمع الكندي بدأ في التعرف على الاقتصاد الإسلامي وهذا راجع بالأساس إلى وجود نسبة كبيرة من السكان المسلمين في كندا، والذين يقومون بشرح وتعريف الآخرين بمبادئ الشريعة الإسلامية وأهميتها، وأشارت إلى أن من أهم المزايا التي يمتع بها المنتج المتوافق مع الشريعة الإسلامية أنه غير متعارض مع باقي الديانات ويراعي الجودة والأمن كما يوفر خيارات متعددة. وطالبت كازرانيان بتنظيم أكبر للقطاع خصوصاً فيما يتعلق بتوحيد المعايير وخلق جهات عالمية منظمة للقطاعات المختلفة، حيث أكدت أن هذا الأمر لو حدث سيشهد قطاع الاقتصاد الإسلامي نقلة نوعية سواءً في حجمه أو في الخيارات التي يطرحها للجميع أكانوا مسلمين أو غير مسلمين».

عولمة

من جهتها قالت سيندي فان دين بريمين، المدير العام لشركة كابسترز الهولندية، «إن العولمة التي يشهدها الاقتصاد الإسلامي في عصرنا الحالي تجعل من المشتري لا يسأل كثيراً عن مصدر هذا المنتج أو عقيدته الدينية، وكمثال فالهاتف الذي نستخدمه تأتي أمواله من بلد و يتم تصنيعه في بلد آخر باستخدام آلات ومكونات تأتي من بلدان أخرى، والمشتري لا يسأل عن هذه البلدان، وهو الأمر الذي يأتي به المنتج المتوافق مع الشريعة الإسلامية، فالمستهلك الحريص على شراء المنتجات الإسلامية، سواءً كان مسلماً أو غير مسلم، يبحث عن مصدر المنتج الذي يشتريه، والعميل الذي يتعامل مع بنك إسلامي يريد معرفة أين يتم استثمار أمواله، الأمر الذي يعطيه مستوى عاليا من الثقة والأمان». وأضافت.... أن النمو الكبير في الاقتصاد الإسلامي خصوصاً في البلدان الأوروبية وفي شمال اميركا يوضح أن ثقافة المشتري بدأت في التغيير، سواء على المستوى الفردي أو الحكومي، وهو ما يفسر توجه بلدان مثل جنوب أفريقيا وبريطانيا وفرنسا ولوكسمبورغ إلى إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية».

آفاق وطموحات

من جانبها قالت ألبينا أيوخانوفا، من شركة توريق هولدينغز، إن قطاعات الاقتصاد الإسلامي لا تغري فقط المسلمين بل غير المسلمين أيضاً، فلو وجد هذا الأخير منتجاً أو خدمة تملك جودة تناسب احتياجاته وتطلعاته بأسعار مناسبة، سيذهب إليها مهما كانت خلفيتها الدينية. وأضافت إن المشاركة في القمة تفتح العديد من الآفاق والطموحات خصوصاً وأنها غطت العديد من القطاعات الحيوية المهمة ولم تقتصر فقط على التمويل الإسلامي والأغذية الحلال.

البنوك الإسلامية

أكد خبير مصرفي للبيان الاقتصادي أن نسبة غير المسلمين في البنوك الإسلامية في الإمارات تصل إلى ما يفوق 60 %، مقابل 40 % للمسلمين، كما أن هذه النسبة مستمرة في النمو منذ سنوات، وأضاف أن أغلب العملاء غير المسلمين لا يفكرون كثيراً في طبيعة البنك، أكانت إسلامية أو غير إسلامية، بل يفكرون فقط في الخيار الأفضل وقال«لو وجد العميل بنكاً يمنحه قرض سيارة بفائدة أقل وشروطاً أفضل فإنه سيختاره دون السؤال عن ديانته»، ليضيف قائلاً «عكس العملاء المسلمين الذين لن يتجه معظمهم إلى البنك التقليدي مهما كانت الظروف». مشيراً إلى أن هذا الموضوع لا يمثل لهؤلاء مشكلة لأن البنوك الإسلامية العاملة في الإمارات غالباً ما تقدم أفضل الخيارات والأسعار مع الجودة الأمثل.

وأضاف الخبير إن البنوك الإسلامية ترحب بالمسلمين وغير المسلمين على حد سواء، لذلك لا ينبغي على العميل النظر إلى المسميات التي لن تنفعه، بقدر العمل على مقارنة الأسعار ومعدلات الفائدة وشروط السداد، بالإضافة إلى الاستفسار عن طريقة تعامل هذا البنك مع جميع الحالات بما فيها عندما لا تستطيع السداد. وأضاف كينغ «الأهم من ذلك النظر إلى شروط التمويل، وخدمة العملاء وأخلاقيات البنك، حيث أظهر استطلاع رأي أجريناه في بنك أبوظبي الإسلامي أن معظم العملاء يقدرون حقاً المعاملة المصرفية الواضحة والبسيطة والشفافة، دون الدخول في حسابات كثيرة يكون العميل في غنى عنها».

التمويل

تقول لوسي ستيوارت، مديرة شركة ستيوارت أند بارتنرز، «كنت عميلة لدى أحد البنوك البريطانية التي تملك فرعاً في دبي، واحتجت لقرض شخصي بسرعة، لكني وجدت أن الأمر معقد في بنكي، فنصحتني صديقة بالتوجه نحو التمويل الإسلامي، وكان بالفعل يوفر معدل فائدة أقل من تلك التي وفرها بنكي. ورغم أن الموظف أخبرني أنه سيشتري أسهما من سوق دبي المالي ليبيعني إياها مباشرة بعد ذلك لكي أحصل على المال، لم أعارض ذلك مادام سعر الفائدة أقل، كما أني أغلقت حسابي بالبنك البريطاني وحولت راتبي على البنك الإسلامي لأن ذلك مكنني من الحصول على فائدة أقل أيضاً. وأنا اليوم في عامي الرابع مع البنك دون مشاكل تذكر أسدد قرضي بأقساط ثابتة».

■ إقبال ملحوظ شهدته فعاليات اليوم الثاني من القمة البيان

■ هانا كازرانيان

■ ألبينا أيوخانوفا

■ سيندي فان دين بريمين

■ كارين ماستربروك

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 ـ 6 أكتوبر

تكريم

«المركز المالي» يحصد "جائزة 2015" في التمويل

حاز مركز دبي المالي العالمي للاستثمار، أمس جائزة الاقتصاد الإسلامي 2015 ضمن فئة «التمويل الإسلامي»، وتقام جائزة الاقتصاد الإسلامي بشكل سنوي تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بهدف تكريم أفضل المبادرات والأفكار الرائدة في قطاع الأعمال التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تساهم بشكل إيجابي في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعوب المسلمة. وتسلم الجائزة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي تكريماً لنجاح المركز في عملية إصدار صكوك بقيمة 700 مليون دولار (ما يعادل 2.6 مليار درهم) العام الماضي.

وحظي الإصدار بإقبال واسع، حيث تمت تغطية الاكتتاب على الصكوك بمعدل 4.3 أضعاف قيمة الطرح (أي حوالى 3 مليارات دولار)، العالمي قد أتم عملية إصدار الصكوك في 12 نوفمبر 2014. دبي - البيان

سلام Salaam

الاقتصاد الإسلامي يتصدر أولويات استراتيجيتها

الإمارات تعزز الشركات محلياً وعربياً نحو «الحلال»

10% من استراتيجية «طيران الإمارات» مخصص للصيرفة الإسلامية

30% من مستثمري القطاع في الدولة من آسيا وأوروبا وإفريقيا

■ المتحدثون خلال الجلسة الافتتاحية ضمن فعاليات اليوم الثاني من القمة | تصوير : موهان

دبي - عبد الله عبد الكريم

أكد نيرمال جوفندا، نائب أول رئيس خزينة الشركات في طيران الإمارات، أن الدولة تبذل أقصى جهودها في توجيه تركيز استراتيجيات الشركات التجارية على مستوى المنطقة نحو تشجيع المنتجات الحلال، لتكون على رأس أولوياتها، بما يخدم بدوره السياحة الحلال، إحدى أبرز دعائم الاقتصاد الإسلامي، لافتاً إلى أن العلامة الإماراتية الشهيرة «طيران الإمارات» تخصص نحو 10% للصيرفة الإسلامية، باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة التي تعتمد عليها في رسم استراتيجيتها العامة.

وأشار إلى أن طيران الإمارات تضع ضمن استراتيجيتها توجيه تدفق الأموال ناحية الصيرفة الإسلامية، على نحوٍ يزيد التعامل بها بصورة أكبر، ويزيل الغموض حولها، لا سيما من مختلف الجنسيات حول العالم، بعد التعرف إليها عن كثب بصورة دقيقة، ما يجعل منها آلية بسيطة وآمنة، موضحاً أنه بإمكان أي شخص في العالم أن يكون طرفاً فاعلاً في الصيرفة الإسلامية.

ثقافة

وأوضح جوفندا أن 8 مصارف محلية تعمل على نشر التوعية وتعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية، حيث تضعها ضمن أولوياتها في رسم الاستراتيجيات التسويقية الخاصة بنشاطاتها وأعمالها، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الإحصائيات الرسمية تدلل على أن نحو 30% من المستثمرين بالقطاع في الدولة موزعين بين كل من آسيا وأوروبا وإفريقيا.

وذكر أن إمارة دبي من خلال جميع هيئاتها الحكومية الرسمية تعمل على توضيح هذا الجانب لجميع شرائح المجتمع، إضافةً إلى الزوار والسياح، من خلال مختصين وعلماء في الشريعة الإسلامية تجمع بينهم مبادئ موحدة، تهدف إلى تسيير الأعمال على نحوٍ يمكّنهم من الفهم الصحيح للفتاوى والتشريعات الإسلامية في هذا الصدد، وهو الأمر الذي يزيد بدوره من جاذبية الاستثمارات الخارجية، ويعزز الثقة بالإمارة والدولة بوجه عام.

تفسيرات

وأفاد جوفندا أن المفاهيم المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة حول التفسيرات الخاصة بالصيرفة الإسلامية بحاجة إلى توضيح أكبر مما هي عليه الآن، لما يمثله ذلك من تحديات قوية أمام معرفة المتطلبات الشرعية من قبل العديد من الجنسيات داخل الدولة وخارجها، وهو الأمر الذي يحتم إعادة النظر فيها وتقديم تفسيرات مبسطة وسهلة يستطيع أي شخص فهمها وإدراكها.

وفي معرض رده على أحد الحضور الذي تساءل عن اللغط المتعلق ببعض الأغذية غير الحلال التي تقدمها الخطوط الجوية لطيران الإمارات على متن رحلاتها مثل الكحوليات وغيرها التي تعتبر من المحظورات الإسلامية، قال جوفندا إن طيران الإمارات تعمل في جميع دول العالم، حيث إنها تسعى نحو توفير كل الخيارات للمسافرين على متن رحلاتها من خلال تقديم ألوان متعددة من المنتجات، منوهاً بأن ذلك يبرهن مدى احترام وتقدير طيران الإمارات لجميع الاختيارات والأذواق الفردية للمسافرين.

وشدد على أن طيران الإمارات ملتزمة بصورة دائمة نحو تعزيز وتفعيل دور السياحة الإسلامية، من خلال توفيرها فنادق تقدم الأطعمة والأغذية الحلال مع حظر الممنوعات الشرعية كالكحوليات وغيرها، مشيراً إلى أن هذا يعكس مدى اهتمام طيران الإمارات بتطبيق معايير السياحة الحلال بصورة عملية سلسة دون الإخلال بأي من النظم والقوانين لأي وجهة من وجهاتها.

اهتمام كبير

ومن جانبه، لفت أيوب إيسك، النائب الأول لرئيس القسم المالي في الخطوط الجوية التركية، إلى أن الاستراتيجية التركية العامة تولي اهتماماً كبيراً بالمنطقة وبالاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص، منوهاً بالفرص الهائلة المتاحة في الأسواق الإسلامية في دول المنطقة.

وأوضح أن نحو 75% من المسافرين على متن الخطوط الجوية التركية تأتي من الداخل عبر الرحلات المحلية، مؤكداً ضرورة التركيز على المسافرين المسلمين خلال المرحلة المقبلة، من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجاتهم، نظراً إلى الزيادة في أعدادهم كمسافرين على رحلات الطيران التركي في الآونة الأخيرة.

وتوقع إيسك أن يرتفع عدد المسافرين على متن الخطوط الجوية التركية من المسلمين من جميع البلدان الإسلامية خلال المرحلة المقبلة بنحو 40%، وهو الأمر الذي يبرهن الاتجاه المستقبلي الصاعد الذي سينعكس بدوره على نمو أعمال الشركات العاملة في المجال.

وأشار إلى استفادة الصيرفة الإسلامية من تمويلات شراء الطائرات، لا سيما الطيران التركي الذي يستفيد بقوة من سوق الصكوك الإسلامية، بعد أن بلغت معدلات الإنفاق نحو 3 مليارات دولار (ما يعادل 11 مليار درهم)، ما يساعد الخطوط التركية على زيادة عدد أسطولها من خلال إبرام عقود لشراء طائرات جديدة.

نمو سريع

وأشار إلى أن الاقتصاد الإسلامي في المنطقة والعالم يشهد نمواً سريعاً، وهو الأمر الذي يخدم مصلحة المستهلك أولاً وأخيراً، منوهاً بفهم وإدراك أغلبية الشركات لهذه الحقيقة، ما دعاها إلى التعاطي معه في جميع مجالات أعمالها.

وأوضح أن الجودة العالية للمنتجات والخدمات النوعية هي التي تعزز ثقة المستهلك بالأغذية الحلال، نظراً إلى أنها تحقق تطلعات المستهلكين وتلبي رغباتهم المختلفة.

رقابة

واختتم دفع الله حديثه بالإشارة إلى الفضل الكبير للجهات الرقابية في دولة الإمارات المتمثلة في كل من بلدية دبي وجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، من خلال المراقبة الصارمة على المواد الخام واعتماد التقنيات العالية التي تسهّل معرفة تكوينات هذه المواد في سبيل التحقق من كونها منتجات «حلال»، منوهاً بأن ضمان الجودة لمثل هذه المنتجات لا يمكن أن يتم دون وجود أجهزة رقابية فعالة.

سيولة كبيرة

أكد أيوب إيسك أن قطاع الصيرفة الإسلامية في العالم، وتحديداً في دول المنطقة، يمتلك سيولة كبيرة يستطيع من خلالها توفير الخدمات والمنتجات للمسافرين المسلمين، لافتاً إلى أن التوقعات بخصوص المرحلة المقبلة تشير إلى تنامي التعاملات بالصيرفة الإسلامية من قبل العديد من شركات الطيران إقليمياً وعالمياً.

ومن جهته، أوضح الدكتور الرشيد دفع الله، الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات الحديثة للدواجن، أن الأغذية الحلال لا تقتصر على عملية الذبح وفقاً للشريعة الإسلامية فقط، بل لا بد من توفير منتجات ذات جودة عالية تتلاءم وتتلاقى مع توقعات المستهلكين، مؤكداً أن مفهوم «حلال» يرتبط بمدى ثقة المستهلكين بالخدمات والمنتجات المقدمة، ما يحتم توفير أجود الخيارات وأفضلها لهم.

تقرير «تكافل»: الأسواق الخليجية تهيمن على القطاع عالمياً

دبي - البيان

أطلق «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي» المبادرة المشتركة بين «جامعة حمدان بن محمد الذكية» و «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» بالتعاون مع «مركز آفاق لأبحاث الاقتصاد الإسلامي»، تقريره الجديد تحت عنوان «تكافل التحديات العالمية أمام الحوكمة وأداء النمو»، بما يؤكد ريادة دول الخليج عالمياً على قطاع التكافل.

جاء ذلك على هامش أعمال «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2015» التي أقيمت تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والتي اختتمت أعمالها أمس في دبي.

ويستعرض التقرير الجديد زيادة الحاجة إلى سد الثغرات الحالية ضمن قطاع التكافل الإسلامي من خلال المزيد من التعاون والتنسيق الفعال بين الحكومات والخبراء والقائمين والمعنيين بالاقتصاد الإسلامي، بالتزامن مع التقديرات التي تشير إلى مواصلة نمو القطاع بوتيرة متسارعة لتصل قيمته إلى 20 مليار دولار (ما يعادل 74 مليار درهم) بحلول عام 2017، حيث يكتسب التكافل اهتماماً عالمياً، لافتاً باعتباره نظاما تعاونيا للتأمين الإسلامي يتيح تقاسم المخاطر بدلاً من نقلها.

ويكشف التقرير عن أن الأسواق الخليجية تهيمن في الوقت الراهن على قطاع التكافل العالمي، مشيراً إلى أنّ دول إفريقيا وجنوب شرق آسيا ستبرز باعتبارها كبرى أسواق التكافل الإسلامي خلال الفترة المقبلة. واستناداً إلى معدلات النمو الراهنة، كما يتوقع التقرير أن يصل حجم مساهمة قطاع التكافل العالمي إلى 52,5 مليار دولار (ما يعادل 193 مليار درهم) بحلول عام 2020.

■ أثناء إطلاق التقرير على هامش أعمال قمة الاقتصاد الإسلامي | البيان

نمو ملحوظ

ويشير التقرير إلى أنّ إجمالي عدد الشركات العالمية العاملة في مجال التكافل شهد نمواً ملحوظاً ليصل إلى 224 شركة في عام 2012، مع تأسيس 101 شركة جديدة في الفترة بين عامي 2006 و2012. وتفيد النتائج بأن أعداد القوى العاملة ضمن قطاع التكافل الأول وصلت إلى 70,010 أشخاص في عام 2013، كما يرى بأن تباطؤ وتيرة تنمية قنوات توزيع خدمات التأمين في العديد من الأسواق الناشئة التي تعتمد على نموذج التكافل الإسلامي يتسبب في إعاقة معدل النمو المستقبلي لمبيعات التكافل.

مكون هام

ومن جانبه، قال عيسى كاظم، محافظ «مركز دبي المالي العالمي»، الأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: يمثل قطاع التكافل مكوناً هاماً من مكونات صناعة التمويل الإسلامي العالمي الذي يتطلب المزيد من الاهتمام والدعم، لا سيما على صعيد إجراء البحوث والدراسات المتخصصة التي من شأنها أن تسهم في مواجهة القضايا الملحة والتحديات الناشئة، بما يحقق النمو على المدى الطويل. وبدوره، أوضح الدكتور منصور العور، رئيس «جامعة حمدان بن محمد الذكية» بأن تنامي أعداد الشركات العاملة ضمن قطاع التكافل بمعدل نحو 4 أضعاف خلال السنوات العشر الماضية يعكس القبول الدولي المتزايد لهذا النمط من أنماط التمويل الإسلامي، فضلاً عن تزايد أهميته كمساهم رئيس في تطوير وتنمية الاقتصادات الإسلامية.

وأضاف بقوله: على الرغم من النمو المطرد الذي يشهده سوق التكافل عالمياً، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من القضايا الملحة والتحديات الناشئة ضمن المجالات الرئيسة المتعلقة بالابتكار والتوزيع والبنية القانونية والتشريعية وغيرها، لذا جاء التقرير بمثابة مرجعية مهمة، لا سيما أنه يدرس بدقة تامة العوامل الرئيسة المؤثرة على حوكمة وأداء قطاع التكافل، ويحدد أفضل الإجراءات الفاعلة الواجب اتخاذها من قبل القطاع الحكومي والقائمين على صناعة التكافل في سبيل ضمان تحقيق ربحية عالية ونمو مستدام.

ومن جهته، أشاد عبدالجليل البلوكي، نائب رئيس مجلس إدارة «آفاق الإسلامية للتمويل»، بالتقرير الصادر باعتباره دراسة شاملة تسلط الضوء على المعطيات الراهنة ومجالات التطور الرئيسية التي تسهم في تعزيز مساهمة قطاع التكافل في دفع عجلة نمو الاقتصاد الإسلامي العالمي.

جامعة حمدان الذكية تطور مبادرة تعليمية جديدة للاقتصاد الإسلامي

كشف الدكتور منصور العور، رئيس جامعة حمدان بن محمد الذكية، عن أن الجامعة بصدد تطوير مبادرة تعليمية جديدة مرتبطة بالاقتصاد الإسلامي، وأشار في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي» على هامش القمة أن المبادرة سيتم إطلاقها خلال الفترة المقبلة مفضلاً الكشف عن التفاصيل خلال الإطلاق الرسمي.

ولفت العور أن دبي تواصل تطوير مرجعية عالمية للاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أن القمة تأتي في هذا الإطار، ولفت إلى أن رؤية القيادة الرشيدة في ترسيخ مكانة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي جاءت سباقة كعادتها كما عودتنا دائماً في مختلف المجالات.

أشار العور إلى أن دبي تقود الجهود المبذولة لتعزيز مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي والارتقاء به كنموذج اقتصادي دولي، وهي إضافة أخرى تقدمها دبي للعالم، مؤكداً أنها ستضيف نمطاً جديداً من الأعمال وستضع بصمتها الخاص على القطاع بمختلف مجالاته.

وأشار العور إلى أن جامعة حمدان بن محمد الذكية كانت من أول المبادرين للمساهمة في مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي من خلال إطلاق مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي، ويأتي ذلك ضمن دور الجامعة كشريك استراتيجي في مجال التعليم مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي من أجل بناء القدرات والكفاءات البشرية المطلوبة.

وأوضح العور أن مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي حصل على اعتماد اكاديمي للبرامج التدريبية من هيئة «إف إيه إيه» ويوفر برنامج الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي، كما أطلق المركز خلال دورة القمة العام الماضي برنامج ماجستير مشتركاً بالتعاون مع جامعة كاتالونيا لتكون بذلك أول جامعة تتعاون مع جامعة أوروبية لإطلاق برنامج ماجستير تنفيذي متخصص في هذا القطاع. وأشار إلى أن المركز أيضاً يمارس دورا تثقيفيا وتوعويا، إذ يستقطب وفوداً أجنبية من الصين وألمانيا وأوروبا في إطار عملية نشر الوعي وتعزيز الثقافة حول التمويل الإسلامي.

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
دعم للابتكار، استحداث للفرص

5 ـ 6 أكتوبر

% 5.8
معدل نمو سوق الأغذية الحلال في العالم

% 11
حجم سوق السياحة الإسلامي من الإجمالي العالمي

179
مليار دولار سوق المنتجات الرقمية الإسلامية

75
ملياراً إنفاق المسلمين على الأدوية والمنتجات الصيدلانية

سلام Salaam

الاقتصاد الإسلامي مستقبل النمو العالمى

اعداد :علي الصمادي - غرافيك: حسام الحوراني

أبرزت القمة الاقتصادية التي تستضيفها دبي هذه الايام الاهمية المتصاعدة للاقتصاد الاسلامي المتسارع النمو في مختلف قطاعاته. ومع تسارع انتشاره في مختلف دول العالم فان القطاع سيكون مستقبل النمو ليس لاقتصاد دول المنطقة ولكن للاقتصاد العالمي ككل.

445
مليار درهم اصول التمويل الاسلامي في دولة الامارات بمعدل نمو سنوي يصل الى 8 % وهو يزيد عن النمو في المصارف التقليدية

200
عدد شركات التأمين التكافلي العاملة في دول العالم اليوم ومعظمها يتركز في دول مجلس التعاون الخليجي

% 39
معدل النمو السنوي لقطاع التكافل خلال الفترة من 2005-2008 ليتراجع بعدها النمو الى 7 % بفعل المنافسة الحادة

107
مليارات دولار حجم سوق الاقتصاد الرقمي الاسلامي في العام الماضي والذي يحقق معدل نمو سنوي يصل الى 14 %

التكافل
تنمو صناعة التكافل بوتيرة متسارعة في مختلف دول العالم الاسلامي وتباع منتجات التكافل اليوم في اكثر من 32 دولة

110
مليارات دولار انفاق المسلمين على الادوية ومستحضرات التجميل بحلول العام 2020 وتمثل نحو 20 % من الانفاق العالمي

ريادة إماراتية
وفقا لتقرير رويترز تومسون الذي صدر مؤخرا يبرز اسم الامارات بين الدول العشر في مختلف المؤشرات لمتعلقة بالتمويل والسياحة والازياء

مبادرات
دفعت المبادرة التي اطلقتها دبي لتكون عاصمة للاقتصاد الاسلامي كثيرا من دول العالم الى تبني وإطلاق مشاريع تخدم هذا التوجه مع استمرار الطلب الكبير

دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي
DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

% 23
نسبة السكان المسلمين في العالم مما يعزز من جاذبية الاقتصاد الاسلامي خصوصا ان غالبية السكان في الدول العربية والاسلامية هم من الفئة العمرية تحت 25 سنة.

أسواق ناشئة
معظم الدول العربية والاسلامية تصنف اليوم ضمن الأسواق الناشئة مما يعزز من استمرار معدلات النمو الكبيرة في الاقتصاد الاسلامي

230
مليار دولار انفاق المجتمعات الاسلامية على الازياء في العام الماضي ويمثل ما نسبته 11 % من حجم السوق العالمي بمعدلات نمو تبلغ 3.8 %

1.8
تريليون دولار حجم الانفاق في قطاع الغذاء والمعيشة في عام 2014 في المجتمعات الاسلامية ويتوقع ان تصل الى 2.6 تريليون دولار في 2020

4.4
مليارات دولار حجم السوق المتوقع لألعاب الحاسوب في منطقة الشرق الاوسط في عام 2022 مع تصاعد الطلب الكبير على الالعاب ذات المحتوى العربي

الانفاق على الاغذية الحلال